الصباح الاقتصادية
12
العدد 3286 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 29 جمادى الأولى 1440 - الموافق 4 فبراير 2019
Monday 4 February 2019 - No.3286 - 11 th Year

عن طريق تبليغ وحدة التحريات المالية

«اتحاد المصارف»: نتعامل مع شبهات تضخم أرصدة العملاء وفق الأطر القانونية

البنوك المحلية تتبع إجراءات عمل صارمة تتوافق مع الممارسات العالمية

أكد اتحاد مصارف الكويت أمس الأحد أن البنوك المحلية تتعامل وفق الأطر القانونية مع أي حالة تشوبها شبهة اختراق للقانون إذ تبلغ عن أي حالة تضخم أرصدة العملاء إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

وقال الاتحاد في بيان صحفي بشأن ما تم تداوله في شبكات التواصل الاجتماعي حول تضخم أرصدة بعض عملاء البنوك إن وحدة التحريات المالية الكويتية هي المسؤولة عن تلقي البلاغات والمعلومات المتعلقة بما يشتبه بأن يكون متحصلا من جريمة أو له علاقة بها للقيام بتحليل هذه المعلومات ومن ثم إحالتها للنيابة العامة.

واضاف أن «البنوك المحلية تتبع إجراءات عمل صارمة تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية إلتزاما بتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي المشددة».

وأكد الاتحاد أن النظام المصرفي «لن يسمح بتمرير أي عملية مشبوهة» استنادا إلى القانون رقم (2013/106) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين الأخرى ذات الصلة.

وكان عدد من النواب قد أثاروا مجددا قضية تضخم أرصدة البعض خلال الفترة الأخيرة ، وطالبوا بالتحقيق في مدى صحة هذا الأمر.

اتحاد المصارف

النظام المصرفي لن يسمح بتمرير أي عملية مشبوهة

وحدة التحريات المالية هي المسؤولة عن تلقي البلاغات والمعلومات عن المشتبه بهم

في إطار استراتيجية التطوير الشامل لنظم المدفوعات في البلاد

الهاشل: «المركزي» يطلق نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية

محمد الهاشل

في إطار سعي بنك الكويت المركزي إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للوزارات والجهات الحكومية بما يحسن الكفاءة ويخفض النفقات التشغيلية ويوفر الوقت والجهد على جميع المتعاملين في نظم المدفوعات، أعلن الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي إطلاق نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

وأوضح المحافظ أن نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية يتيح للجهات الحكومية إمكانية إجراء عمليات التحويل وسداد المدفوعات الحكومية إلكترونياً من حساباتها لدى بنك الكويت المركزي خلال دقائق معدودة بالكفاءة والدقة الكاملة وفي بيئة آمنة بدلاً من الإجراءات الحالية التي تستغرق عدة أيام، كما يوفر للجهات الحكومية مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية تتضمن الاطلاع على أرصدة الحسابات وسداد المدفوعات والتحويل بين الحسابات لدى بنك الكويت المركزي وكذلك التحويل إلى الحسابات الأخرى لدى البنوك داخل الكويت وخارجها ، كما يمكن من خلال النظام طباعة كشوف الحسابات والإشعارات المصرفية وتقارير العمليات التشغيلية.

كما يوفر النظام الذي أعده بنك الكويت المركزي خدمات إضافية مقميزة لوزارة المالية بحكم إشرافها على حسابات الجهات الحكومية، حيث يتيح النظام إمكانية الاطلاع على الأرصدة والتفويضات بالإضافة إلى استخراج كشوف الحسابات والتقارير الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية وبما يعزز من دورها في إدارة السياسة المالية.

وأشار الدكتور الهاشل إلى أن نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية قد طوّر بما يوفر المرونة ويحقق سهولة الاستخدام مع مراعاة أفضل الممارسات العالمية وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات أمن المعلومات والرقابة الداخلية الفعالة لتعزيز حماية المعلومات والمعاملات المصرفية، كما يحقق النظام مزيداً من الكفاءة التشغيلية وتحسين انسيابية الأعمال في الجهات الحكومية، حيث يتيح النظام إمكانية الاطلاع على معلومات متكاملة عن العمليات المصرفية المنفذة، بدقة عالية وفي الوقت المناسب.

وبين المحافظ أن إطلاق النظام الجديد يأتي في إطار استراتيجية باشر بها بنك الكويت المركزي ترمي إلى تطوير شامل لنظم المدفوعات في دولة الكويت حيث يعكف بنك الكويت المركزي حاليا على تطوير نظام الكويت الوطني للمدفوعات بالتعاون مع البنوك المحلية ويشمل ذلك تطبيق ثمانية أنظمة متطورة ستسهم بفاعلية في تطوير البنية التقنية لدولة الكويت وتوفير حلول رقمية فعالة وآمنة وموثوقة للمؤسسات المالية لتدعم الشمول المالي وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

المؤشرات تتلون بالأحمر...و«العام» ينخفض 19.8 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملات شهر فبراير أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 8ر19 نقطة ليبلغ مستوى 1ر5186 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 38ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 2ر223 مليون سهم تمت من خلال 5285 صفقة نقدية بقيمة 6ر25 مليون دينار كويتي (نحو 48ر84 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 5ر4786 نقطة وبنسبة انخفاض 24ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر161 مليون سهم تمت عبر 3336 صفقة نقدية بقيمة 7ر6 مليون دينار (نحو 11ر22 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 3ر24 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر5405 نقطة وبنسبة انخفاض 45ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر61 مليون سهم تمت عبر 1949 صفقة بقيمة 8ر18 مليون دينار (نحو 04ر62 مليون دولار).

وكانت شركات (تجارة) و(أرزان) و(كميفيك) و(وطنية د ق) و(مينا) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(أبيار) و(خليج ب) و(الأولى) و(أهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (صلبوخ) و(وثاق) و(الإعادة) و(مراكز) و(رماية).

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

وتابع المتعاملون إفصاحا مكملا بشأن زيادة نسبة تملك أحد مساهمي (بنك الخليج) وإفصاح من شركة (نور للاستثمار) بشأن دعاوى وأحكام فضلا عن إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل. كما تابع هؤلاء افصاحا مكملا من الشركة (الوطنية العقارية) في شان إتمام اجراءات عملية تسجيل بيع (مجمع دسمان) بمساحة اجمالية 4ر197 متر مربع بقيمة اجمالية بلغت 7ر24 مليون دينار (نحو 51ر81 مليون دولار).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«التجارة»: 2.1 مليون دينار إجمالي رسوم وسم المعادن الثمينة خلال 2018

اعلنت وزارة التجارة والصناعة أن إجمالي وزن المعادن الثمنية الموسومة منها خلال العام الماضي بلغ نحو 38 طنا حصلت عنها رسوما تقدر ب 2ر1 مليون دينار كويتي (نحو 6ر8 مليون دولار أمريكي).

وقالت (التجارة) في بيان صحفي امس الأحد إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم منها بلغ نحو 26931 كيلوغراما حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 3ر1 مليون دينار (نحو 3ر3 مليون دولار) مبينة ان كمية الذهب المحلي الموسومة بلغت نحو 13458 كيلوغراما فيما بلغت كمية الذهب الخارجي 13472 كيلوغراما.

وأضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 2486 كيلوغراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 6670 كيلوغراما.

وبينت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 10768 كيلوغراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 4152 كيلوغراما لافتة إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 203 كيلوغرامات في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 2645 كيلوغراما.

وذكرت (التجارة) أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 15491 كيلوغراما وحصلت الوزارة عنها رسوما تقدر بنحو 778 ألف دينار (نحو 9ر1 مليون دولار) لافتة إلى أن كمية الفضة الموسومة خلال 2018 بلغت 3686 كيلوغراما وحصلت عنها رسوما تقدر ب 5539 دينارا (نحو 1ر18 الف دولار).

وأوضحت أن إدارة المعادن الثمينة بالوزارة أصدرت 3017 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 2836 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 23676 دينارا (نحو 7ر77 الف دولار).

وذكرت أن الإدارة فحصت أيضا 22406 عينات تم إدخالها إلى البلاد كما أنجزت 44 معاملة إعادة تحليل لنحو 9ر21 كيلوغرام حصلت عنها رسوما تقدر ب 2265 دينارا (نحو 7ر4 آلف دولار).

«اتحاد الشركات»: 19.9 مليار دينار قيمة أصول الشركات الاستثمارية المحلية

قال اتحاد شركات الاستثمار الكويتية إن عدد شركات الاستثمار والخدمات المالية في البلاد بلغ بنهاية 2018 نحو 73 شركة باصول مدارة تقدر ب 9ر19 مليار دينار (نحو 6ر65 مليار دولار أمريكي) بينها 27 شركة مدرجة في بورصة الكويت.

وأوضح (الاتحاد) في بيان صحفي أمس الأحد بمناسبة اصداره تقريرا حول إنجازاته العام الماضي أن شركات الاستثمار والخدمات المالية في العقد الأخير كانت قوة ضخمة دافعة للاقتصاد المحلي.

ونقل البيان عن الأمين العام لاتحاد شركات الاستثمار رمضان الشراح قوله إن قطاع الاستثمار بعد ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية لناحية راس المال بعد البنوك وثالث أكبر قطاع بعد النفط والصناعات التحويلية والبنوك من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ورأى الشراح أن تنوع الانتاج وتعدد مصادره يحمي الاقتصاد المحلي من مخاطر تقلب أسعار النفط وانعكاساته السلبية على الاداء والنمو الاقتصادي ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

وبين أن الشركات الاستثمارية والخدمات المالية تعمل على تعزيز الشفافية والحوكمة وتطبيق أعلى المعايير المحاسبية والرقابية وتتبنى أفضل الممارسات العالمية في مجال الإفصاح والشفافية.

وأكد أن معيار المؤسسات الناجحة لا يقتصر اليوم على المؤشرات الربحية والنمو فقط وإنما تجاوزتها إلى معايير وأدوار جوهرية أخرى في التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار المالي، وأشار إلى حرص الاتحاد على فتح كل آفاق الاستثمار وجعله على رأس أولويات العمل الاقتصادي في إطار استراتيجية واضحة المعالم لبناء اقتصاد قوي يستطيع أن يتعامل بكفاءة وإيجابية مع كل التحولات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

«إيكويت» تحقق 1.56 مليار دولار أرباحاً صافية خلال 2018

أعلنت مجموعة (إيكويت) الكويتية تحقيها 56ر1 مليار دولار أمريكي أرباحا صافية عن عام 2018 مقارنة بأرباح بلغت 13ر1 مليار دولار في عام 2017.

وقالت (إيكويت) في بيان صحفي إنها حققت خلال فترة الربع الأخير من العام الماضي 427 مليون دولار أرباحا قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك مقارنة مع 388 مليون دولار للفترة ذاتها من عام 2017.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي للمجموعة راميش راماجندران قوله إن فريق (إيكويت) حقق مستوى جديد من الأداء خلال العام الماضي ما انعكس إيجابا على أرباح المجموعة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

وأضاف راماجندران أن السنة الماضية كانت آمنة بشكل استثنائي إذ لم يتم تسجيل أي حوادث على صعيد الصحة والسلامة والبيئة في جميع مرافق المجموعة حول العالم كما تخطى حجم التصنيع الأرقام المعهودة لاسيما في أول تسعة أشهر من 2018 إضافة إلى ترشيد التكاليف.

وأوضح أن التقلبات العالمية الأخيرة التي شهدتها أسواق السلع والأسعار أدت إلى حدوث تباطؤ في الربع الأخير من العام الماضي «ومع ذلك فقد اعتاد فريق عمل (إيكويت) على تخطي مثل تلك التحديات ولدي ثقة تامة أن خبراتهم والتزامهم المستمر سيثمر بالنجاح».

وأشار إلى أن المجموعة حافظت على مكانتها كثاني أكبر منتج للايثيلين جلايكول عالميا إذ تنتج نحو 2ر5 مليون طن سنويا وتتطلع إلى إضافة قدرة إنتاجية جديدة تقدر بنحو 750 ألف طن سنويا من الإيثيلين جلايكول.